رغم أنها مسألة حياة أو موت

80٪ من أجهزة الإطفاء مغشوشة

السيد أزمان:

مصنعان فقط ملتزمان بالمواصفات القياسية وباقى المصانع مخالفة

نادر رياض:

الحرائق شبه يومية والأمن الصناعى مفقود

فتح الله عمارة:

لابد من تغليظ العقوبات لبتر أيدى الغشاشين

محمود عيسى:

هيئة التوحيد القياسى لا تراقب إلا المصانع الشرعية وتفتقد المعلومات الأكيدة عن مصانع «بير السلم»

تحقيق - محمد حماد:

اندلاع حريق فى مؤسسة ما أصبح خبرا عاديا. رغم أن خسائر أى حريق حتى لو كان بسيطا ليست عادية بحال من الأحوال تذكر جميعا الحريق الذى شب فى بنك قناة السويس وما نتج عنه من ارتباك مالى ومصرفى ساهم فى تعقيد المناخ الاقتصادى والاستثمارى المعقد أصلا، إضافة للحريق الذى اندلع الاثنين الماضى فى مؤسسة عمر أفندى فرع أحمد عرابى بحى المهندسين.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو: هل الحرائق التى تندلع فى مؤسساتنا ومرافقنا هى بطبيعتها غير قابلة للاطفاء أم أن العيب فى تخلف تكنولوجيا الاطفاء، وإذا كانت الاجابة الأولى باطلة من كل الوجوه، فإن الاجابة الثانية تظل الاقرب للعقل والمنطق.

سطورنا القادمة تناقش غش وتخلف وسائل الإطفاء التى يعنى غيابها غياب صناعة استراتيجية تحمى باقى الصناعات.

يقول الدكتور نادر رياض مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب ورئيس مجموعة شركات «بافاريا» أن الغش الصناعى أصبح صناعة قائمة بذاتها تسير متوازيه مع الصناعات الناجحة خاصة فى صناعة أجهزة الأمن والأمان الامر الذى يهدد الاستثمار بمصر لأن صناعة الاطفاء هى الدرع الواقية لها.

ويضيف أن ممارسات الغش جعلت الأمن الصناعى فى مصر مفقودا وخير دليل على ذلك الحرائق شبه اليومية التى تشب فى المصانع المختلفة.

ويشير إلى أن القضاء على ظاهرة الغش الصناعى فى أجهزة الإطفاء يحتاج إلى انضباط على المستوى التشريعى والرقابى فضلا عن ضرورة توعية كل من المستهلك والتاجر معا.

ويؤكد د. رياض أن عارض البضاعة المغشوشة الذى يدعى عدم معرفته بأنها مغشوشة أمر يخالف الواقع إذ أن التاجر هو المسئول الأول عنها جنائيا لأن صانع الغش عادة يختفى ولا يمكن أن يستدل عليه ماديا.

ويضيف أنه فى الآونة الأخيرة ومع تعدد أشكال الغش فى أجهزة الأمن والأمان لم يعد وجود أسماء وماركات معروفة على أجهزة الإطفاء يحد من موجة الغش التجارى التى تعاظمت بل يجب الإطمئنان لمصدر تلك البضائع وذلك بشرائها من موزعين معتمدين أو من الصانع أو أحد الفروع التابعة له مباشرة والحرص على إتمام عمليات الصيانة الدورية عن طريق الصانع.

ويطالب مستشار لجنة الصناعة بسرعة إصدار قانون منع الغش التجارى لأنه يعد إحدى آليات تنظيم الشارع التجارى وتنقيته من الممارسات الضارة وتفعيل مواثيق شرف الغرف التجارية والصناعية والتى من شأنها إعادة الانضباط المفقود للمهن المختلفة التابعة لها وبما يشكل الخط الأساسى للتعامل فى الانشطة الصناعية والتجارية والخدمية والمهنية فضلا عن اعتبار الجرائم التى تمس صحة وسلامة المواطنين وجميع أنواع الغش التجارى والصناعى من الجرائم المخلة بالشرف.

كابوس

يقول السيد أزمان رئيس مجلس إدارة شعبة الإطفاء والحريق بالاتحاد العام للغرف التجارية أن عمليات تقليد وغش أجهزة الإطفاء باتت قضية تؤرق العاملين فى هذه الصناعة لدرجة أن المصانع الرسمية تواجه كابوس يهدد استمرارها.

ويوضح أن ممارسات غش وتقليد أجهزة الإطفاء تتمثل خطورتها فى أن مصانع «بير السلم» تقوم بتقليد العلامات التجارية للمنتجات المعتمدة وليس طرح منتجات غير مطابقة أو مجهولة المصدر. وترتب على ذلك وضع المصانع الرسمية فى موقف حرج لأنه فى حال ضبط تلك الأجهزة يتم توجيه الاتهامات إلى المصانع الأصلية يؤدى إلى تفاقم الأمور فوق رأس القطاع الرسمى ويكبله بأعباء لا حصر لها.

ويضيف أن هناك أمورا دفعت إلى انتشار تلك الظاهرة بصورة كبيرة فى مجال صناعة الإطفاء أولا السعى إلى تحقيق أرباح طائلة خاصة بعد تنافسية أسعار الأجهزة المغشوشة أمام أسعار المنتجات الرسمية ثانى هذه الأسباب جمود المواصفات القياسية المصرية التى تحكم الصناعة. فبسبب قسوة تلك المواصفات أمام المنتجين ترتب عليها إغلاق أبواب الانتاج لصناعة لإطفاء وانتشار ظاهرة التقليد والغش.

ويستطرد أزمان أن المواصفات القياسية المصرية لا تمثل الأمانة العلمية للصناعة لكنها تمثل فى نفس الوقت آلية الطرد من السوق وأصبح المنتج الصغير فى هذه الصناعة مخالفا لها وبالتالى فإن صناعة الغش والتقليد أصبحت أقرب له لأنه فى الحالتين مخالف ويقع تحت طائلة القانون.

ويطالب رئيس الشعبة بضرورة إزالة جميع القيود والتشوهات الموجودة بالمواصفات القياسية المصرية الخاصة بصناعة الإطفاء للحفاظ على استمرار الشركات العاملة فى هذا المجال وتطبيق المواصفات الأوروبية والاسترشاد بها وفى هذه الحالة يمكن أن ينتج الصانع المصرى طفاية حريق ذات جودة وتنافسية عالية. مشيرا إلى أن المواصفات الأوروبية لا تعنى عدم الجودة أو المطابقة بل هى مواصفة تم وضعها على أساس صناعة سبقتنا بكثير وبسنوات طويلة وليس عيبا أن نستفيد منها حتى نبدأ من حيث انتهى الآخرون فى هذه الصناعة الحساسة.

ويوضح أنه إذا كان الالتزام بالمواصفات الأوروبية مستحيلا فنطالب بأن يتم عقد لقاءات مفتوحة مع المسئولين لتعديل المواصفة الحالية بما يناسب طبيعة الصناعة لتحقيق تنافسية فى الأسواق فى إطار النهوض بصناعة الإطفاء بدلا من توجيه الاتهامات إليهم نتيجة جمود المواصفة الحالية.

ويقول رئيس الشعبة أننا ضد الغش والتقليد لكننا نطالب بعدالة فى حدود المعقول تمنح المصانع القائمة الصك القانونى للعمل دون توتر أو خوف.

ويؤكد أننا فى ظل تطبيق المواصفة الحالية لا يوجد سوى مصنعين فقط هما اللذان يعملان فى إطار رسمى ونحو 10 مصانع أخرى مخالفة لأنها تطرح منتجات غير مطابقة للمواصفات القياسية المصرية. وهذا خير دليل على أن هناك جمودا فى المواصفة ودليل أيضا على عدم عدالتها.

ويشير إلى أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة لانقاذ المصانع المتوقفة لأنها تمثل استثمارات معطلة وطاقات غير مستغلة فى الاقتصاد المحلى فضلا عن أن الحوار خير علاج للقضاء على عمليات الغش والتقليد لأن انتشار هذه الظاهرة سببه الحقيقى عدم استقرار مناخ الاستثمار فى صناعة الإطفاء وما ترتب على ذلك من تسريح العمالة التى كانت تعمل فى المصانع الرسمية التى توقفت نتيجة سياسة الكيل بمكيالين والتى تتمثل فى منافسة المصانع العشوائية من جهة وجمود المواصفات القياسية والتى وضعتها فى إطار المخالف للقانون وفى الحالتين لن تقوم قائمة لصناعة الإطفاء إلا إذا تم إعادة ترتيب البيت من جديد.

حياة أو موت

ويوضح يحيى عابدين عضو مجلس إدارة شعبة أجهزة الإطفاء والحريق بالاتحاد العام للغرف التجارية أن عمليات الغش والتقليد فى صناعة الإطفاء تمثل نحو 80٪ من حجم الصناعة الأمر الذى يبين مدى خطورة تلك الظاهرة ليس على صعيد صناعة الإطفاء فحسب لكن على مستوى الأمن الصناعى فى جميع منشآت الدولة سواء صناعية أو خدمية.

ويضيف أن عمليات الغش والتقليد والتزوير لم تقف عند حد إعادة تعبئة منتجات الشركات الرسمية فقط بل يصل الأمر إلى إزالة العلامات الموجودة على المنتجات الصينية ويوضع عليها شعار صنع بمصر الأمر الذى أدى إلى تعقيد عمليات الغش والتقليد فى مجال أجهزة الإطفاء.

ويشير إلى أن أجهزة الإطفاء بطبيعتها لا تستخدم إلا فى اللحظات الخطرة لذا لابد أن يتم التعامل معها كقضية حياة أو موت سواء للاستثمارات التى يمكن أن تذهب مع الريح فى حالة تعرضها لخطر الحريق أو حياة الافراد ذاتهم نتيجة تلك الكوارث. فكل هذه الأمور معا تحتم علينا أن نضع مواجهة عمليات الغش والتقليد نصب أعين جميع المسئولين ومتخذى القرار لمعالجة هذه القضية الشائكة.

ويستكمل عابدين أن صعوبة المواجهة أو القضاء على عمليات الغش والتقليد فى صناعة الإطفاء تتمثل فى انتشار هذه الوحدات الصغيرة غير الشرعية فى الشقق السكنية الأمر الذى يمثل صعوبة أمام جهاز الشرطة فى ضبط واقتحام هذه البؤر. وينوه إلى أن تعقد هذه الأمور أدى إلى انتشار مساعد الصناعة غير الرسمية أمام المصانع الرسمية مما أدى إلى إغلاقها لأنها تتحمل أعباء كبيرة من أجور وضرائب وغير ذلك. أما مصانع بير السلم فهى التى تحصد الأرباح لأنها لا تشارك الدولة فى أى عبء وبالتالى تستطيع أن تطرح منتجات فى الأسواق بأسعار رخيصة جدا لا يمكن أن يقارن معها المستهلك بين المنتج الردئ من الصحيح لأن فرق الأسعار يتعدى فى بعض الأحيان أكثر من 50٪.

ويؤكد عابدين أنه آن الأوان لأن يتم القضاء على صناعة الغش والتقليد فى أجهزة الإطفاء لنستطيع بناء صناعة قوية نستطيع معها أن ننافس جميع المنتجات القادمة من الخارج فى ظل الانفتاح الذى تشهده الأسواق الحالية ولإنقاذ صناعة الإطفاء المصرية من الموت.

قضية شائكة

يقول الدكتور على النجار أمين عام المجلس الوطنى للاعتماد أن قضية الغش التجارى فى مجال صناعة الإطفاء قضية شائكة لأنها تمس حماية الاستثمار بمصر على جميع المستويات.

ويؤكد أن القضاء على تلك الظاهرة يحتاج إلى تكتل جميع القوى بمصر بدءا من الرقابة الصناعية والحملات التى تقوم بها على منافذ التصنيع المختلفة لضبط الأجهزة المغشوشة ومعرفة مصادرها المختلفة. ويضيف أن ذلك النظام لن يكشف جميع منافذ الغش ولن يقضى على بؤر الفساد فى هذه الصناعة لأن ذلك يحتاج إلى نظام جديد قادر على تتبع المنتج من الصانع حتى المستهلك الأخير مرورا بعمليات التوزيع والتى قد تتسلل إليها أجهزة الإطفاء المغشوشة.

ويشير أمين المجلس الوطنى إلى نقطة مهمة فى هذا الإطار لكشف الاعيب مصانع بير السلم التى تنافس بل وتضرب المصانع الرسمية فى مقتل وهى اعتماد عدد من الموزعين لأجهزة الإطفاء عن طريق تكوين شركات متخصصة معتمدة فى مجال توزيع الأجهزة من المصانع إلى تجار الجملة والتجزئة وطرد بل وعدم اعتماد أى موزع خارج هذه القائمة التى ستوزع على جميع المصانع الرسمية والتجار وبالتالى يتم ضمان عدم دخول أى أجهزة مغشوشة فى تلك المنظومة. مشيرا إلى أنه فى حال نجاح هذه الاستراتيجية سيتم القضاء تماما على بؤر الفساد فضلا عن سهولة تتبع أى أجهزة مجهولة المصدر.

ويوضح أن تلك المنظومة لكى تتكامل لابد وأن يتم عقد لقاء موسع مع شعبة أجهزة الإطفاء بالاتحاد العام للغرف التجارية وصناعة أجهزة الإطفاء لكى يصل الطرفان إلى اتفاق ملزم لجميع الأطراف نحو التعاون من أجل إقرار الطريقة المثلى فى هذا الإطار.

ويستطرد د. النجار أن الهدف من هذا اللقاء الموسع هو القضاء على ظاهرة الغش فى مجال صناعة الإطفاء فى الأجل القصير لأن كل يوم يمر دون مجابهة هذه الظاهرة تواجه الاستثمارات القائمة مخاطر لا يحمد عقباها نتيجة عمليات التشغيل أو الاهمال الذى قد يتسبب فى القضاء عليها فى حالة عدم نشوب أى حرائق بها وفى ظل انتشار أجهزة الإطفاء المغشوشة.

قاعدة بيانات

ويشير الدكتور محمود عيسى رئيس الهيئة العامة للتوحيد القياسى إلى أن عملية الغش فى صناعة أجهزة الإطفاء والحريق عملية مزدوجة لأن مصانع بير السلم التى تمارس غش الأجهزة تقوم بتقليد العلامات التجارية للشركات الكبيرة والرسمية من جهة وعلى الجانب الآخر تقوم أيضا بتقليد علامة المطابقة للهيئة العامة للتوحيد القياسى وليس ذلك فقط فى الصناعة المحلية بل يصل الأمر فى بعض الأحيان إلى تقليد علامات الجودة للهيئات والشركات العالمية أيضا. الأمر الذى يبين مدى خطورة هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطنى.

ويضيف أن وزارة التموين والتجارة الداخلية تبذل قصارى جهدها لمراقبة المصانع العشوائية لكن هناك مصانع لا تقع تحت هذه المراقبة نتيجة لكثرة مصانع بئر السلم والتى انتشرت فى الآونة الأخيرة بصورة كبيرة مشيرا إلى أننا فى الهيئة لا نراقب إلا المصانع الرسمية فقط والتى تحمل سجلا صناعيا وسجلا تجاريا للتأكد من مطابقة المنتجات تحت التصنيع للمواصفات القياسية المصرية والتى تعمل على الحفاظ على أمن المستهلك وسلامته. وعندما انتشرت فى المصانع غير الرسمية بصورة كبيرة فقد بدأت هيئة التوحيد القياسى فى القيام بحملات منظمة إلى المصانع العشوائية ومراقبتها فى بادرة منها لدخول الإطار الرسمى.

ويوضح د. عيسى إلى أن المشكلة الوحيدة التى تواجه أجهزة الرقابة فى هذا الإطار هى عدم وجود معلومات مؤكدة عن الأماكن التى تمارس هذه المصانع بها أنشطتها غير المشروعة.

ويشدد على ضرورة تكامل جميع طوائف المجتمع على مستوى الصناعة أو جمهور المستهلكين لتوفير قاعدة بيانات قوية من خلالها يتم القضاء على هذه الظاهرة خاصة أن الغش والتقليد فى أجهزة الإطفاء لا يقل أهمية عن الغش فى أى سلعة حساسة ولأن المستهلك قد يرى ما لا يراه غيره لذا لابد من توعيته بأهمية الابلاغ عن أى سلعة مغشوشة لفحصها وعن طريقها يمكن الوصول إلى بؤر الغش والتقليد كما أن غش أجهزة الإطفاء يمثل كارثة لا يحمد عقباها لأنها حماية للاستثمارات الداخلية وخير شاهد على هذه الحرائق التى تنشب يوما بعد يوم فى مختلف المصانع والمنشآت السياحية ففى حالة وجود أجهزة إطفاء ونظام إطفاء قوى يمكن تقليل حجم الخسائر والتى تتعدى ملايين الجنيهات فى مختلف المنشآت الصناعية والتى تمثل فى مجملها إهدارا وخسارة للاقتصاد الوطنى فى النهاية.

تغليظ العقوبة

ويرى المهندس فتح الله عمارة رئيس مصلحة الكيمياء أن قضية غش وتقليد أجهزة الإطفاء تعتبر قضية أمن قومى للاستثمار بل ودرع الحماية الواقى لها. لذا فإنه فى بادئ الأمر لابد أن يتم تغليظ العقوبة على كل من يثبت إدانته بممارسة الغش والتقليد فى هذا المجال.

ويضيف أن تغليظ العقوبة من شأنه بتر الأنشطة غير الشرعية فى التقليد والغش أما التعامل مع هذه القضية الشائعة على أنها قضية غش تجارى أو صناعى عادية فإن الأمر سيتفاقم مما يؤدى إلى تكبيل المصانع الرسمية التى تعمل فى هذه الصناعة بأعباء لا حصر لها خاصة أن ممارسى الغش والتقليد يحصدون أرباحا طائلة تعطيهم قوة غير عادية فى ضرب المصانع الرسمية تحت الحزام. ويشير إلى أن صناعة الاطفاء صناعة استراتيجية لابد من حمايتها والضرب بيد من حديد على من يثبت إدانته فعليا وتورطه فى الأنشطة غير المشروعة التى تضر بأمن الاستثمار.

ويوضح أن حجم الخسائر التى تتحملها الشركات نتيجة الحرائق التى تشب فى خطوط الانتاج والتى تتعدى الملايين من الجنيهات خير دليل على ضرورة تغليظ العقوبة على ممارسى الغش والتقليد فى صناعة الإطفاء.

مصدر السلعة

ويقول إبراهيم زايد رئيس الإدارة المركزية للمعاملات التجارية بوزارة التموين والتجارة الداخلية أن القضاء على عمليات الغش والتقليد فى أجهزة الإطفاء يأتى فى البداية من المحلات التجارية التى تقوم بعرض وبيع هذه الأجهزة ومن خلالها لابد أن يتم معرفة مصدر السلع المعروفة والبيانات الكافية عن المورد لهذه الأجهزة. بهدف إنشاء نظام تتبع رقابى من خلال هذه المنافذ.

ويضيف أن هذه هى الطريقة المثلى لمعرفة مصادر البضاعة والأجهزة المقلدة بهدف تحديد البؤر العشوائية التى يتم فيها عمليات التقليد والتزييف فضلا عن ضرورة إلزام أصحاب منافذ التوزيع - والقصد هنا التجار - بعدم التعامل مع أى سلعة خارج المنظومة الشرعية للصناعة مهما كان الربح والعائد المحقق نتيجة بيع هذه المنتجات لأن طرح كل سلعة مقلدة فى الأسواق يمثل خطورة على حياة القوى العاملة فى الأنشطة المختلفة وتهديد أمن الاستثمار فى حال تعرضها لطوارئ بالاضافة إلى أن ذلك يعتبر فى حد ذاته تعاونا مباشرا مع المصانع غير الرسمية.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٥/٤/١٣